مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٦٩ . العدد ٩٨ .

التسامح اللغوي القرآني

رأي في تيسير العربية

ا.د/ مجدي محمد حسين

استاذ اللغة العربية

بكلية الاداب– جامعة الاسكندرية

٢٠١٩م

مقدمـــــة

المتتبـع للتراكيـب القرآنيـة يتبـين علـى الفـور أن القـرآن كتـاب العربيـة الأول، والمصـدر الأول للاحتجـاج يتسـامح مـع القواعـد التـي قعدها النحويون بشكل لافت فيه قدر من المرونـة والترخص والتيسير علـى الدارسـين للعربيـة المتهمـة مـن أبنائهـا وغيـر أبنائهـا بالصـعوبة والتعقد والغموض.

نلمـس هـذا التسـامح اللغـوي فـي كـل أبـواب النحـو تقريبًـا وخصوصًـا بعـض الأبـواب التـي تمثـل تفاصـيلها غموضًـا فـي كتـب النحـو مثـل درس العـدد وتفاصـيله المعقـدة الأقـرب إلـى العمليـات الحسابية البعيدة عن البساطة والسليقة التي تتسم بها اللغة ويقصدها المتكلمون في كلامهم.

وإذا أضـفنا إلـى القـرآن قراءاتـه المختلفـة لاتسـع نطـاق هـذا التيسير والتسـامح وازدادت مسـاحته بشـكل يـدعو للدهشـة، بـل يمكننـا القول –ونحن مطمئنون– إن هذا التسامح والتيسير مع القواعد اللغوية فـي القرآن وقراءاته يمثل وجهًا من وجوه ليبرالية النص القرآنـي علـى مستوى اللغة، فهي بحق ليبرالية لغوية.

;

تذكير العدد وتأنيثه

لهذا الدرس في كتب النحو تفاصيل غريبة وشديدة التعقيد يبدو أنها كانت في جزء منها من صنع النحاة، ولا يعقل أن يكون العربي تكلم على هذا النحو الأقرب إلى العمليات الحسابية بتقسيماته المتشابكة وهو الذي يتكلم على سجيته وبالسليقة التي تعني البساطة والتلقائية، فإذا كانت تفاصيل هذا الدرس تبدو مستعصية على التطبيق عند من يقوم بتدريسها فما بالك بأهل الفطرة ومن دونهم حتى ولو كانوا في عصور الاحتجاج!.

ولعل عدم التزام النصوص القرآنية بهذه التفاصيل في كل أحوالها دليل على ما نذهب إليه من أن جزءًا كبيرًا من هذا الدرس كان من ابتكار النحاة، انظر كتابنا (النص القرآني ومعايير الفصاحة)، ص ١١٣.

تنص قاعدة النحاة على أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث.

وقد وردت تراكيب قرآنية خالفت هذه القاعدة الأشبه بالعملية الحسابية المعقدة من قوله (**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**) (البقرة: ٢٣٤)، فالآية تتحدث عن عشرة أيام واليوم مذكر ومع ذلك لم تقل وعشرة وفقًا للقاعدة التي وضعوها، ولا يستقيم أن يتهم القرآن بالخطأ بل يمكننا أن نتبع النص القرآني فهو أفصح نص عربي –كما يقال– فلا يكون هناك حرج في

تذكير العدد وتأنيثه وفقًا للمعدود ولا نكون في حاجة إلى إجراء هذه العملية الحسابية المعقدة أثناء الحديث.

وقد وافقت الآية قواعدهم في قوله (**فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**) (البقرة: ١٩٦) أي عشرة أيام، في حين قالت الآية هنا (عشرا)، وهي عائدة إلى الأيام كذلك فاتهم بعضهم القرآن بالاضطراب والخطأ، والصواب أنه تسامح واتساع وليبرالية لغوية.

قالوا في التبرير هذا التسامح اللغوي إن المعدود إذا لم يذكر جاز التذكير والتأنيث كما هو الحال هنا، وقالوا المقصود (وعشر ليال) وهذا بعيد؛ لأن الصيام يكون في نهار رمضان وليس في لياليه.

ومن ذلك قوله (**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**) (الأنعام: ١٦٠) حيث ذكر عشر حقها التأنيث؛ لأن (المثل) مذكر فكان لابد من المخالفة وفق قواعدهم، ومنه قول الشاعر:

فكانَ مجنِّي دون من كنت أتقي

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعبَانِ ومعصرُ

فيمكننا أن نتخذ من هذه الآية وغيرها دليلًا وحجة ووثيقة على الترخص في هذا الشرط المرهق البعيد عن الطبيعة اللغوية البسيطة.

ومن ذلك (**إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا**) (طه: ١٠٣) والمعدود الأيام بدليل الآية بعدها (**إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا**) (طه: ١٠٤) بصرف النظر عن مطالب الفاصلة، وفي الحديث (ثم أتبعه بست من شوال) أي ستة أيام، ومن كذلك (**وَلَيَالٍ عَشْرٍ**) (الفجر: ٢) أي ليال أيام عشرة فالكلام عن الأيام وليس عن الليالي.

والقول بأنه نوع من التسامح اللغوي والمرونة مع القواعد خير وأسلم من اتهام القرآن بالخطأ، وهو اتهام تلوكه الأقلام على مواقع التواصل الاجتماعي، فلماذا لا يكون نوعًا من الليبرالية اللغوية القرآنية، ويقولون: إن القرآن كتاب العربية الأول فلماذا لا نهتدي بهديه ونساير نصوصه؟!

كما تنص القاعدة على أن العدد واحد واثنان يوافقان المعدود تذكيرًا وتأنيثًا فتقول: اثني عشر رجلًا واثنتي عشرة امرأة، وقد ورد في القرآن (**اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**) (البقرة: ٦٠)، كما تنص القاعدة على أن التمييز من أحد عشر إلى تسع وتسعين يكون مفردًا منصوبًا، ولكن خالفت الآية الكريمة هذين الشرطين، وذلك قوله (**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا**) (الأعراف: ١٦٠) فمفرد (أسباطًا) سبط وهو مذكر وعليه كان يجب أن يقال: اثني، كما أن التمييز جاء جمعًا (أسباطًا) وسبق بـ (اثنتي عشرة) فالقياس أن يكون تمييزًا مفردًا.

ويبقى هذا التركيب وغيره مما ذكرنا خارجًا عن قواعدهم؛ لذا عللوا وأولوا وقدروا.

والشيء بالشيء يذكر حيث أجاز الكسائي والبغداديون وعلى رأسهم الفارسي وابن جني أن يذكر العدد مع المعدود الجمع حتى ولو كان مفرده مذكرًا أي جواز الأمرين التذكير والتأنيث نحو ثلاث سجلات، وثلاث حمامات جمع (سجل وحمام).

سأل أحدهم ما الحكم إذا تقدم المعدود على العدد؟ (الشبكة العنكبوتية)، وأجاب: (قال بعض العلماء المتأخرين بجواز الوجهين، أي الموافقة والمخالفة في التذكير والتأنيث، فتقول: (رجال ثلاثة ورجال ثلاث)، ومنهم الصبان في حاشيته قال: (فلو قُدّم (يعني المعدود) وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف)، ومنه الحديث (بست من شوال) أي ستة أيام، قال محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على الإنصاف: «في هذه الحال يتنازعك أصلان: أحدهما: أصل العدد المعدود الذي بيّناه، وثانيهما: أصل النعت ومنعوته وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثًا، وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرًا وأنت بالخيار بين أن تستجيب للأصلين، نعني أنه يجوز لك أن تراعي قاعدة النعت مع منعوته فتذكّر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول: (الرجال العشر)، ويجوز لك أن تراعي قاعدة النعت مع منعوته فتذكّر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول: (الرجال العشر)، وتؤنث مع المؤنث فنقول: النساء العشرة».

وقال في حاشية أوضح المسالك: «الصورة الثانية: أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد، وهذه الصورة تتجاذبها قاعدتان: الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه، فنقول تطبيقًا لها (عندي رجال ثلاثة) و(عندي فتيات ثلاثة)، والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقًا لها (عندي رجال ثلاث) و(عندي فتيات ثلاثة) فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعي الأولى فتؤنث العدد مع المعدود وتذكر العدد مع المعدود المؤنث، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكّر العدد مع المعدود المذكر وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث».

والخلاصة أنه يمكنك أن تقول (قراءات ثلاث وثلاثة) وكذلك كتب وأقلام حسبما يتراءى لك دون أن تقف وتحسب وتجمع وتعود إلى المفرد ففي ذلك ارتباك للمتكلم لا داعي له.

بدء الجمع من الاثنين

وهذا الدرس الخاص بالإفراد والتثنية والجمع له تفاصيل كثيرة في كتب النحو تتعلق بضرورة المطابقة بين الضمير ومرجعه تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا إلى غير ذلك.

وقد يتسامح القرآن فلا يتقيد بهذه التفاصيل اعتمادًا على فهم القارئ وفطنته من ذلك مثلًا عدم الالتزام بعود الضمير من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

ومن ذلك (**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**) (البقرة: ١٢٠) ولكل فرقة منهما ملة فهما ملتان، ومع ذلك قالت الآية ملتهم ولم تقل ملتيهما مثلًا وكأنها إشارة إلى جواز بدء الجمع من الاثنين كما هو الحاصل في معظم اللغات الإنسانية، ويمكن أن يكون من ذلك قوله (**وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ**) (الأنبياء: ٧٨)، والحديث عن داود وسليمان فهما اثنان مع ذلك لم تقل الآية (لحكمهما) ومنه كذلك (**ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ**) (المائدة: ١٠٨)، والآية بصدد الحديث عن اثنين (**فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا**) (المائدة: ١٠٧).

ومنه كذلك (**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**) (التحريم: ٤) والحديث مع عائشة وحفصة ولهما بالضرورة قلبان إلا أن الآية جعلته قلوبًا.

ومنه كذلك في القرآن(**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا**) (الحج:١٩)، (**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**) (الحجرات: ٩)، والكلام عن اثنين كما ورد في سبب النزول قال القرطبي: (وكنا لحكمهم شاهدين) دليل على أن أقل الجمع اثنان، وقيل: الضمير يراد به المثنى وإنما وقع الجمع موقع التثنية مجازًا ولأن التثنية جمع وأقل الجمع اثنان، فلك أن تقول فلان وفلانة جاءوا بدلًا من جاءا وذهبوا بدلًا من ذهبا كما هو حاصل في اللغة الدارجة واللغات الإنسانية، كما يقول الاثنان فعلنا وذهبنا ونفعل ونذهب كما تقول الجماعة.

قال الآمدي في الإحكام: «اختلف العلماء في أقل الجمع: هل هو اثنان أو ثلاثة؟

مذهب عمر، وزيد بن ثابت، ومالك وداود والقاضي أبي بكر، والأستاذ أبي إسحاق، وجماعة من أصحاب الشافعي –رضي الله عنهم– كالغزالي وغيره أنه اثنان.

ومذهب ابن عباس، والشافعي، وأبي حنيفة، ومشايخ المعتزلة، وجماعة من أصحاب الشافعي أنه ثلاثة:

احتج الأولون بحجج من جهة الكتاب، والسنة، وإشعار اللغة، والإطلاق، أما من جهة الكتاب، فقوله تعالى: (**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**) (الشعراء: ١٥) وأراد به موسى وهارون. وقوله تعالى: (**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**) (الحجرات: ٩).

وقوله تعالى: (**كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ**) (النساء: ١١) أراد به الأخوين.

وقوله تعالى:(**عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا**) (يوسف:٨٣) وأراد يوسف، وأخاه.

وقوله تعالى: (**وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ**) (الأنبياء: ٦٨) وأراد به داود سليمان.

وقوله تعالى: (**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا**) (الحج: ١٩).

وقوله تعالى: (**إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**) (التحريم: ٤).

وقوله تعالى:(**خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ**) (ص: ٢٢).

وأما من جهة السنة فما روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: «والاثنان فما فوقها جماعة»، وأما من جهة الإشعار اللغوي فهو أن اسم الجماعة مشتق من الاجتماع، وهو ضم شيء إلى شيء، وهو متحقق في الاثنين كتحققه في الثلاثة، وما زاد عليها، ولذلك تتصرف العرب وتقول: جمعت بين زيد وعمرو فاجتمعا، وهما مجتمعان، كما يقول ذلك في الثلاثة، فكان إطلاق الجماعة على الاثنين حقيقة.

وأما من جهة الإطلاق فمن وجهين:

الأول: أن الاثنين يخبران عن أنفسهما بلفظ الجمع، فيقولان: قمنا وقعدنا وأكلنا وشربنا، كما تقول الثلاثة.

الثاني: أنه يصح أن يقول القائل إذا أقبل عليه رجلان في مخافة أقبل الرجال، وذلك كله يدل على أن لفظ الجمع في الاثنين

حقيقة، إذ الأصل على الإطلاق الحقيقة. (نقلًا من جمهرة العلوم الشبكة العنكبوتية).

ويقول عباس حسن في كتابه (النحو الوافي): إن التقسيم إلى مثنى وجمع قسمة نحوية بحتة استدعتها الدواعي الإعرابية وإلا فليس عند أهل اللغة إلا مفرد وجمع ثم اختلفوا في أقل الجمع ما هو؟!

فذهب الجمهور من اللغويين ومالك وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم إلى أن أقل الجمع اثنان وذهب الشافعي وأبو حنيفة ومغاريد من علماء اللغة إلى أن أقل الجمع اثنان.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من نصوص قوله تعالى: **(قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى)** (البقرة: ٣٨) والخطاب لآدم وحواء ولا يستقيم أن يكون ثالثهما إبليس فقد سبق طرده من قبل، كما لا يستقيم أن يكون داخلًا في قوله **(فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى)**، ومنه كذلك **(فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا)** (المائدة: ٣٨)، والمراد قطع يد لكل منهما فهما يدان والكلام عن اثنين وليس عن جنس السارق والسارقة بدليل (كسبا) ولم يقل (كسبوا)، ومنه كذلك **(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)** (الحجرات: ١٠) فالكلام عن اثنين بدليل (أخويكم) ولم يقل (إخوتكم) وإن قرأها بعضهم على هذا النحو ومنه كذلك (**قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آَلِهَةٌ)** (الأعراف: ١٣٨) فهما (إلهان): الإله الذي في الأرض، والإله الذي يعبدونه في السماء.

ليس هناك جمع للقلة وآخر للكثرة

وضع النحويون أوزانًا لجمع الكثرة وأخرى لجمع القلة مبثوثة في كتب النحو، والمتتبع للتراكيب القرآنية يتبين له على الفور عدم تفريق القرآن بين الجمعين فيأتي جمع القلة ويراد به الكثرة وهو النوع الغالب، وقد يحدث العكس، والذي يمكن أن نخرج به من هذه النصوص متابعة النص القرآني في عدم التفريق بين الجمعين وفي ذلك تبسيط لقواعد العربية وتيسير للدارسين.

من ذلك لفظة (أنعم) جمع نعمة على وزن أفعُل يذكر للعدد القليل من (٣ : ١٠) كما يقول النحاة إلا أن هذا الجمع ورد في القرآن ولا يستقيم أن يراد به هذه القلة من ذلك (**فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ**) (النحل: ١١٢)، (**شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ**) (النحل: ١٢١)، ونعم الله التي كفر بها هؤلاء كثيرة تزيد على العشرة بالضرورة (**وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا**) (النحل: ١٨)، (إبراهيم: ٣٤)، فليس هناك فرق بين أنعم ونعم في الاستعمال القرآني ويجب أن يكون كذلك في استعمالنا دون الالتفات إلى ما يخالف ذلك من تقسيمات.

ومن ذلك أنفس ونفوس الأولى: جمع قلة والثانية: جمع كثرة إلا أن القرآن لا يفرق بينهما في الاستعمال (**اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**) (الزمر: ٤٢)، (**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ**) (الزخرف: ٧١)، (**ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ**) (البقرة:٥٤)، (**وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**) (البقرة:٥٧)، وغير ذلك كثير والأنفس التي يتوفاها الله بالطبع كثيرة.

وكذلك تلك التي تشتهي وهؤلاء الذين ظلموا أنفسهم فهم كُثُر، ولم يقل القرآن (نفوس) جمع كثرة كما يقول النحاة وآثر أنفس في معظم المواضع دون التفريق بين الجمعين وهي دليل وحجة على سبيل التيسير والتبسيط.

ومن ذلك أعين وعيون جمع عين الأولى للقلة والثانية للكثرة إلا أن القرآن لا يلتفت إلى هذا التقسيم فيجمع العين الباصرة على أعين رغم أنها تزيد في كل المواضع على العشرة نحو (**وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا**) (الأعراف: ١٧٩)، (**سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ**) (الأعراف: ١١٦)، (**رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ**) (الفرقان: ٧٤)، (**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ**) (غافر: ١٩).

في حين تذكر العيون جمعًا لعين الماء (**إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**) (الحجر: ٤٥)، (**فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**) (الشعراء: ٥٧)، (**فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**) (الشعراء: ١٤٧)، ومما يتعلق بذلك قوله (**وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ**) (آل عمران: ١٢٣)، جمع قلة، والقياس وفق قواعد النحاة أذلاء.

قال تعالى:(**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**) (البقرة: ٢٢٨)، و(قروء) جمع كثرة أي ما زاد على العشرة، ووفق مقاييس النحاة كان المفترض أن تقول الآية ثلاثة (أقراء) على وزن أفعال جمع قلة.

قال السمين الحلبي: القروء جمع كثرة، ومن ثلاثة إلى عشرة يميز بجموع القلة ولا يعدل عن القلة إلى ذلك إلا عند عدم استعمال

جمع قلة غالبًا وهنا فلفظ جمع قلة موجود وهو (أقراء) وقد ورد في الحديث «**دعي صلاتك أيام أقرائك**» أي أن جمع القِلة كان مستعملًا، فما علة استعمال جمع الكثرة في هذا المقام؟ أقول علة الاستعمال هي عدم التفريق بين الجمعين، وجعلها الزمخشري من باب الاتساع، ولا بأس يمكنك أن تستخدم أحد الجمعين معللًا أنه من باب الاتساع.

ومن ذلك كلمات وكلام: قالوا الأولى: جمع قلة والثانية: جمع كثرة، ومع ذلك آثر القرآن الأولى عند الإشارة إلى كثرة كلامه سبحانه (**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**) (الكهف: ١٠٩)، (لقمان: ٢٧). قال الزمخشري: فإن قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلام الله؟!، وقال زكريا الأنصاري: فإن قلت: المقصود هنا التفخيم والتعظيم، فكيف أتى بجمع القلة في قوله (كلمات الله)؟، والجواب الصحيح على سؤاليهما أن القرآن لا يفرق بين الجمعين في الاستعمال والأسلم لنا والأسهل متابعة القرآن في ذلك.

ومن ذلك (سنابل وسنبلات) لا يفرق القرآن بينهما قلة وكثرة (**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ**) (البقرة: ٢٦١) وسنابل جمع كثرة –كما يقولون– لا تناسب السبعة، ولكن ناسبت في موضع آخر (**وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ**) (يوسف: ٤٦)، وهذا دليل على أن القرآن لا يعرف –أو على الأقل– لا يفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة، وكذلك الأيام وصفت تارة بأنها

معدودة (جمع كثرة) ومعدودات جمع قلة (**وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً**) (البقرة: ٨٠)، وقالوا في موضع آخر: (**لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ**) (آل عمران: ٢٤) ووصف القرآن الثمن الذي بيع به يوسف بالبخس (**دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ**) (يوسف: ٢٠) ومعدودة جمع كثرة لا يناسب وصفها بالثمن البخس، ووصف القرآن أيام رمضان بأنها معدودات (**أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ**) (البقرة: ١٨٣)، وهي ثلاثون يومًا لا يناسبها معدودات دليلًا على عدم التفريق.

والقرآن يستخدم جمع القلة والمقام للكثرة نحو: أفئدة أسلحة، ألسنة أهلة، أكنة أئمة أجنة، وزن أفعلة (جاء في قرارات مجمع اللغة العربية).

وجاء الجمع للكثرة مرة وللقلة مرة أخرى في (خطاياكم) و(خطيئاتكم) (**نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**) (البقرة: ٥٨)، (**نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ**) (الأعراف: ١٦١)، والنص واحد في الموضوعين لبني إسرائيل، وكذلك (النبيين) جمع مذكر جمع قلة، والأنبياء جمع تكسير جمع كثرة بالنسبة للنبيين (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**) (البقرة: ١٦١)، الأنبياء (**وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**) (آل عمران: ١١٢)، وغُرَف وغرفات الأولى للقلة والثانية للكثرة (**لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ**) (الزمر: ٢٠)، (**وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آَمِنُونَ**) (سبأ: ٣٧).

لا يفرق القرآن بين (مَن) للعاقل و(ما) لغير العاقل

تقول القواعد تأتي (مَن) للعاقل مفردًا كان أم جمعًا و(ما) لغير العاقل، والقرآن لا يلتفت إلى شيء من ذلك فيأتي هذا مكان ذاك والعكس، ويمكننا ألا نلتفت عن كذلك.

فمن مجيء (ما) بمعنى (مَنْ) (**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّـهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ**) (الأنبياء: ٩٨)، وقد عُبدت الملائكة عند قوم وكذلك عيسى وعزير إلى جانب الأصنام فأشارت الآية بعدها إليهم جميعًا (بما) وهذا يعني أنها تخص الصنفين، وإن أخرجت الآية الملائكة وعيسى وعزيرًا من هذا المصير بقوله: (**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**) (الأنبياء: ١٠١)، قال تعالى: (**وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**) (الليل: ٣)، وقوله تعالى: (**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**) (الشمس: ٥)، وقوله سبحانه: (**وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**) (الكافرون: ٣)، و(**ما**) في هذه المواضع تعود على الله، كما أن مشركي قريش كما جاء من عدة طرق عن ابن عباس لما سمعوا هذه الآية اعترضوا بعيسى وعزير والملائكة عليهم السلام، وهم من فصحاء العرب، فلو لم يفهموا العموم لما اعترضوا.

قال تعالى: (**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ**) (النساء: ٣)، فهل استخدم القرآن (ما) هنا ليقول لنا: إن النساء غير عاقلات كما جاء في الحديث المشهور (النساء ناقصات عقل ودين) أم هو من

باب عدم التفريق بين الصنفين؟ قال ابن عقيل: وأكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل.

ونضيف إلى ما ذكرنا من آيات: (**قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**) (آل عمران: ٣٥)، وما في بطنها بالضرورة من العقلاء، ونحو (**وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**) (النساء: ٣٦)، وملك اليمين وإن كان عبدًا إلا أنه بشر.

ومنه كذلك (**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**) (النحل: ٤٩)، ومن الصنوف التي تسجد الملائكة والآدميون وهم الأكثر والأصل حمل غير العاقل على العاقل وبلغة القدماء حمل الخسيس على الشريف أولى.

أما وقوع (مَن) لغير العاقل فكان قليلًا بالقياس إلى (ما) فلم يرد فيما أعلم إلا في موضعين: قوله تعالى: (**فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**) (النور: ٤٥) فالذي يمشي على بطنه الحيات والدود، ومن يمشي على أربع الدواب وغير ذلك من غير العقلاء.

وقد يكون منه كذلك: (**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ**) (النحل: ١٧) فيبدو أن المقصود بـ(مَن) الثانية الأصنام وأن القياس أن يقال: (ما).

والغالب على الظن أن النص القرآني لم يفرق في الاستعمال بين (ما) و(مَن) في كثير من الأحيان فجاء كل منهما بمعنى الآخر، ويمكن القول إن القرآن يتسامح في استعمال اللغة على نطاق واسع على نحو يجعل القواعد التي وضعها النحاة تخصهم وحدهم ولا تخص القرآن.

لا فرق بين هذا وذلك

يفرق اللغويون بين اسم الإشارة (هذا) حيث يشار به للقريب و(ذلك) إشارة للبعيد هكذا تنص قواعدهم والقرآن لا يعبأ بشيء من ذلك قوله تعالى: (**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**) (البقرة: ٢)، قال الطبري: فإن قال قائل: وكيف يجوز أن يكون ذلك بمعنى هذا، وهذا لا شك إشارة إلى حاضر معاين وذلك إشارة إلى غائب غير حاضر، ولا معاين، والكتاب قريب فالمتوقع أن تقول الآية (هذا الكتاب) حسب قواعدهم إلا أن القرآن لا يفرق بينهما بصرف النظر عن تأويلاتهم وتبريرهم لهذا العدول، بل قالوا إن (ذلك) يشار بها للقريب كما يشار بها للبعيد أو إنهما تبادلا الوظيفة فيأتي كل منهما بمعنى الآخر.

ويشار دائمًا إلى الكتاب بـ (هذا): (**وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ**) (الأنعام: ٩٢)، (**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ**) (الزخرف: ٣١)، وقد يرجح هذا الفهم القول بأن قوله: (**ذَلِكَ الْكِتَابُ**) يراد به التوراة والإنجيل فينفي عن هذين الكتابين الريب.

ويقولون (هذا) للقريب الحاضر و(ذلك) للبعيد الغائب والقرآن لا يحفل بشيء من ذلك، قال تعالى: (**فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**) (القصص: ١٥)، والإشارة هنا إلى بعيد غائب، وقد أشار القرآن إلى الرسل بـ (تلك) (**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**) (البقرة: ٢٥٣) ومقام النبوة يقتضي أن يقال

(هؤلاء الرسل) أو (أولئك) حتى ولو كانت الرسل جمع تكسير، ومعلوم أن (تلك) للمفرد المؤنثة ولجمع غير العقلاء.

قالت امرأة العزيز إشارة إلى يوسف (**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**) (يوسف: ٣٢) وهو قريب بعد أن أمرته أن يخرج عليهم أو عليهن، ولا يستقيم أنها تريد تعظيمه كما قيل في قوله: (**ذَلِكَ الْكِتَابُ**) (البقرة: ٢).

وخلاصة القول إن القرآن في استعماله للغة لا يفرق بين (هذا) المشار بها إلى القريب الحاضر و(ذلك) المشار بها إلى البعيد الغائب، فيأتي أحدهما مكان الآخر، فقال مثلًا بعد ذكر عدد من الأنبياء الذين مضوا في الأزمان الغابرة (**هَذَا ذِكْرٌ**) (ص: ٤٩)، وكان حقه أن يقول (ذلك ذكر)، وقوله تعالى: (**وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ**) (ص: ٥٢)، ثم قال: (**هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ**) (ص: ٥٣)، والأقرب (ذلك) لأنه بعيد ولم يحدث بعد، وقوله تعالى: (**وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ**) (ق: ١٩).

والموت قريب من هذا المحتضر فحقه (هذا) .... إلخ.

بل أشار القرآن بـ (هذا) التي هي للمفرد المذكر إلى المؤنث في قوله: (**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي**) (الأنعام: ٧٤).

وقد يشار بـ (أولئك) التي هي للعاقل بدلًا من "هذا" و"هذه" نحو: (**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ**

أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء: ٣٦)، و(أولئك) تخص العقلاء كما يقولون، أما الحواس فيشار إليها بـ (هذا) [كل هذا كان عنه مسؤولا]، وهنا ينبري البلاغيون لحل الإشكال فكل تبسيط وتيسير وتوحيد وعدم موافقة لقواعدهم يعدونه بلاغة، فالبلاغة كما أكدنا مرارًا ضرورة قرآنية.

ويقولون (هذه) تخص الإناث فنقول: "هذه الفتيات" كما نقول: "هذه الكراسي" سواءً بسواء، إلا أن القرآن أتى بـ (هؤلاء) الخاصة بالعقلاء من الذكور مشيرًا بها إلى البنات (**هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**) (هود: ٧٨).

الترخص في العلامة الإعرابية

لن نذهب مع رأي قطرب الذي يرى أن العلامة الإعرابية إنما جيء بها لوصل الكلام بعضه ببعض وليس لها صلة بالمعنى، ولا مع رأي ابن مضاء القرطبي وابن جني من أن المتكلم هو الذي أحدث الرفع والنصب والجر، ولا مع رأي دكتور أنيس من أن الإعراب من اختراع النحاة وأن العربي كان يتكلم بسليقته، ولا مع رأي المستشرق الألماني كارلر فوللرز من أن علامات الإعراب في القرآن تمت في مرحلة تالية على نزوله ولم ينزل هكذا معربًا، ولا مع رأي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) من أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب، لن نذهب مع هذه الآراء على الرغم مما في جملتها من وجاهة وصواب وكثير من الحق، إلا أننا سنكتفي بالقول بأن العربية عمومًا والقرآن خصوصًا يتسامحان مع العلامة الإعرابية ويترخصان في ذلك خصوصًا أن المعنى مفهوم في وجود القرائن الأخرى الكثيرة من رتبة وصياغة وإسناد ... إلخ، واللغات الإنسانية خُلوٌّ من الإعراب وهي مع ذلك مفهومة واللبس مأمون إلا أن عبادة (ظاهرة الإعراب) قد قلبت الوضع رأسًا على عقب وأصبح المعنى فرع الإعراب، كما يقول د/ محمد صلاح الدين مصطفى في كتابه (النحو الوصفي)، فالإعراب في جزء منه فرع المعنى ولكن في أضيق الحدود، بل يمكن الاتكاء على القرائن الأخرى، وإليك بعض الأمثلة:

* **قوله تعالى: (فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) (البقرة: ٣٧)**: قرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، فقال النحاة: إن (كلمات) على قراءته هي الفاعل فهي التي تلقت آدم و(آدم) مفعول به، والحقيقة أن (آدم) على قراءة الجمهور وابن كثير هو الذي تلقى فهو الفاعل بصرف النظر عن العلامة الإعرابية فالمعنى مفهوم كما قال ابن الطراوة: إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلًا نحو: "ضرب زيد عمرًا"، أقول: وقرينة الرتبة تغني عن الإعراب حتى في هذه الحالة المستثناة من ابن الطراوة.

وشبيه بقراءة ابن كثير في الآية السابقة قراءة الجمهور قوله: **(لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)** (البقرة: ١٢٤)، فلا يبعد أن يكون قوله: (الظالمين) فاعلًا حتى ولو تلونت بالياء وتكون من باب "خرق الثوبُ المسمارَ" دون الحاجة إلى تأويل الفعل (ينال) والبعد به عن معناه المباشر، ولعل قراءة ابن مسعود تؤكد هذا الفهم (لا ينال عهدي الظالمون).

وقد يضم إلى ذلك قراءة الحسن: (**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**) (فاطر: ٢٨)، برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء فالمعنى مفهوم على كل حال، والمخشي في القراءتين هو الله.

ويمضي في هذا الاتجاه قراءة أبي جعفر من العشرة: **(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا**) (البقرة: ٣٤) برفع الملائكة فليس هناك

دليل أقوى على تسامحهم في العلامة الإعرابية بل وعدم الالتفات إليها أكثر من ذلك، ومنه كذلك قراءة من قرأ (**وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ**) (الأنفال: ٦٧) بجر الآخرة فالمعنى مفهوم بدون العلامة الإعرابية والآخرة مرادة سواءً نصبت أم جرت، كما أشار ابن الأثير في المثل السائر: بأن النحو ليس ضروريًا إذا فُهم المعنى.

قال تعالى: (**وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ**) (البقرة: ١٧٧)، فحق (والصابرين) في الغالب الرفع لأنها معطوفة على ما قبلها بدليل أن بعضهم قرأها هكذا (والصابرون) منهم يعقوب من العشرة بالإضافة إلى الحسن والأعمش، فقدر اللغويون فعل "أخص" أو "أمدح" ليبرروا هذا الخروج، أي: أمدح الصابرين، وكأنهم يزيدون في المنزلة عن المذكورين سلفًا، والحق أنها معطوفة على ما قبلها بصرف النظر عن العلامة الإعرابية والمعنى في كل الأحوال مفهوم.

وشبيه بهذه الآية –بل وأشهر منها– قوله (**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**) (النساء: ١٦٢) ففي هذه الآية وردت كلمة (المقيمين) مختلفة من حيث الحركة الإعرابية التي تلونت بها خلافًا لما سبقها وما تلاها من أوصاف (الراسخون، المؤمنون، المؤتون، المؤمنون) وقد وصل الأمر أن اتهم بعضهم كتبة الوحي بالخطأ، روي عن أبان بن عثمان لما

سُئل عن هذا الإشكال أجاب بأنه من خطأ الكاتب وأجابت عائشة لعروة بن الزبير: "يا ابن أخي هذا من عمل الكُتاب أخطأوا في الكتاب"، وروي أنها في مصحف أبيّ (والمقيمون) جريًا على النسق.

قال أبو عبيدة: العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام ثم تعود إلى الرفع، قالت خرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

وكأنه يوافقنا في أن العرب كانت تترخص في العلامة الإعرابية طالما فُهم المعنى، يقول تمام حسان: ماذا يمكن أن نقول في المقيمين إلا أن قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية.

وفي قوله تعالى: (**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**) (المائدة: ٦٩) وقع العكس حيث عطفت (الصابئون) على منصوبات فالالتزام بالقواعد يقتضي أن تشكل بالياء، وقد أجهدوا أنفسهم لكي يعيدوا التركيب إلى حظيرة القواعد وقد بلغت الآراء في ذلك ثمانية لا يخلو معظمها من البعد والتكلف، وربما كان تضافر القرائن – ومؤداه: أنه قد تضافر في الآية من القرائن التبعية والأداة وهي واو العطف – ما أدى إلى أمن اللبس والترخص في العلامة الإعرابية، وهذا القول بمثابة مسوغ فقط لرفع (الصابئون) يحط من أهمية

العلامة الإعرابية في وجود القرائن الأخرى وينظر إليها باعتبارها أحد هذه القرائن.

وقد يكون من ذلك قوله: (**وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ**) (النساء: ٧٥)، فالأقرب أن (الواو) استئنافية وليست عاطفة، هذا ما يقتضيه الفهم وعليه كان الواجب رفع (المستضعفين) إلا أنها رسمت هكذا بالياء كأنه من باب الجر على الجوار والذي سنفرده بكلمة خاصة.

وشبيه بذلك قوله: (**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ**) (النساء: ٩٧)، فالمتوقع وفق قواعدهم أن يقال (ظالمو أنفسهم) لأنها الخبر، هذا هو المعنى الواضح والمباشر والبعيد عن التكلف، إلا أنها رسمت بالياء فقالوا هي حال فأصبحت الجملة ناقصة فأخذوا يبحثون لها عن خبر، فهذه اللفظة (ظالمي) أشبه بقوله (**والمقيمين**) و(**والصابئون**) و(**والصابرين**)، فالمعنى واضح بصرف النظر عن العلامة الإعرابية.

قرأ معظم العشرة (**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**) (طه: ٦٣) بتشديد النون من (إن) و(هذان) بالرفع، وقرأ أبو عمرو وفق القياس (إن هذين لساحران) ونقل عنه قوله: إنه يستحيي أن يقرأ (**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**) بتشديد النون ورفع هذان لمخالفتها قواعد الإعراب.

وقد وردت أمثلة أخرى على شاكلة الآية لم تعمل فيها (إن) النصب في اسمها، من ذلك قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

و(إن بك زيد مأخوذ).

و(إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون).

و(يا ليت عيناها لنا وفاها).

و(ولكن زنجي عظيم المشافر).

وهذه الآية من أشهر المواضع التي استدل بها الطاعنون على وقوع الخطأ في القرآن، وحاول القائمون على الأمر التماس العلل والتخريجات لقراءة الجمهور الخارجة على قواعدهم، والأفضل من ذلك كله أن المسألة لا تخرج عن كونها تسامحًا مع القواعد وعدم التقيد بها مادام المعنى مفهومًا وواضحًا، فهي من باب الليبرالية اللغوية للنص القرآني.

قوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) (يوسف: ٩٠): قرأ ابن كثير وحده (إنه من يتقي) بياء في الوصل والوقف وإسكان الراء من (ويصبر)، وقرأ الباقون (من يتق) بغير ياء، قال مكي: ولقد وجه النحاة قراءة ابن كثير هذه على أنه أثبت الياء في (يتقي) لأن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيجزمه بالسكون وهو كثير في كلامهم، من ذلك ما جاء في قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وشبيه بهذا الخروج وهذا الإهمال للعلامة الإعرابية قراءة طلحة بن سليمان (**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ**) (النساء: ٧٨)، (يدرككم) بكافين، يقول عباس حسن: هناك رأي ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابًا في النثر والنظم؛ مستدلًا بقراءة من قرأ قوله تعالى (**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ**) برفع المضارع (يدرك)، وبقول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرع

وقول الآخر يخاطب جملًا:

فقلت: تحمل فوق طوقك إنها مطبَّعةٌ، من يأتها لا يضيرها

وهذه الشواهد وغيرها مما لم نذكرها من قراءات وكلام العرب تمضي مع فكرتنا المتمثلة في عدم الالتفات إلى العلامة الإعرابية خصوصًا مع وضوح المعنى، ولعل الرأي القائل بأن بعض القبائل العربية تبقي على أحرف العلة حال الجزم جدير بالاهتمام والاحتفاء، ولعل بقاء حرف العلة أولى وأفضل من تشويه الفعل ببتر بعض حروفه خاصة إذا كان الفعل قليل المبنى مثل: (رأى، وقى، وعى) وليكن الإعراب بسكون مقدر على حرف العلة إن كان لابد من علامة إعرابية خصوصًا أن حرف العلة في الحقيقة لم يحذف ولكن تم تقصيره من حركة طويلة إلى حركة قصيرة حال الجزم.

ولعل قراءة بعض كلمات القرآن بكل الأوجه الممكنة: الرفع والنصب والجر فيما يعرف بالقراءة بالتثليث خير دليل على التسامح

في العلامة الإعرابية إن لم يكن عدم التفات لها، إلا أن المتأخرين وظفوا هذا الاختلاف في تباين المعاني، والغالب أن القراء الذين قرأوا بهذه الوجوه لم يخطر ببالهم ما أشار إليه هؤلاء، من ذلك ما أورده صاحب الإتقان في النوع الحادي والأربعين والذي قُرئ فيه بالتثليث:

- (**الْحَمْدُ لِلَّهِ**) (الفاتحة: ٢): قُرئ بالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، والكسر على اتباع الدال اللام في حركتها.
- (**رَبِّ الْعَالَمِينَ**) (الفاتحة: ٢): قُرئ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ، وبالنصب على إضمار فعل، أو على النداء.
- (**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) (الفاتحة: ٣): قُرئا بالثلاثة.

الأفـعـــال

وهـو اسـتكمال لموضـوع العلامـة الإعرابيـة التـي تناولنـا فيهـا بعض الأفعال التي اختلفت علامتها الإعرابية وخالفت قواعد النحاة ومثلت نوعًا من التسامح بل والليبرالية اللغوية للنص القرآني.

قال تعالى: **(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ)** (البقرة: ٨٣)، ظـاهر الآيـة يفيد أن الله استحلفهم آخذًا منهم المواثيق وموجهًا إليهم النواهي والأوامر بعدم عبادة غيره وأمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة لكن قوله تعالى: **(لَا تَعْبُدُونَ)** بالرفع أشعر أن (لا) نافية وليست ناهية، فكأنه سبحانه ينفي عنهم أنهم يعبدون غيره وهذا يتنافى مع ما قبله من أخذ الميثاق بألا يفعلوا ذلك ومع قوله بعدها (**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ**) فكأنهم لم يمتثلوا لهذه الأوامر والنواهي، فأخذوا يؤولون الآية ويوجهون التركيب ليتسق مع الفهم العام للمعنى، وهي تأويلات في جملتها بعيدة وضعيفة ومتكلفة.

والأولى أن يقال إن (لا) في الآية ناهية ولم تعمل الجزم في الفعل بعدها، وفي أحيان كثيرة تعلق الأدوات عن أداء عملها أو تلغى، يؤيد هذا قراءة ابن مسعود (لا تعبدوا) وهذه القراءة تخرجنا من الإشكال إلا أنها خالفت رسم المصحف، حيث إنها رسمت بالنون، وشبيه بهذا التركيب قوله بعدها: (**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ**) (البقرة: ٨٤).

وقد وردت شواهد شعرية لم تعمل أدوات الجزم فيما بعدها كقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنمِي بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

وقول الآخر:

لولا فوارس من قيس وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقول الثالث:

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فالواضح من هذه التراكيب أنه نهي عن هذه الأفعال والمعنى مفهوم في كل الأحوال سواءً ثبتت النون على آخر الفعلين أم حذفت.

وشبيه بما سبق قوله: (**لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**) (آل عمران: ١١١)، فحق (ينصرون) الجزم عطفًا على ما قبلها، كما قال في موضع آخر (**وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ**) (محمد: ٣٥)، نعم كان للفاصلة دور في إبقاء الفعل مرفوعًا للحاجة الماسة إلى النون فهي رخصة منحتنا الفاصلة إياها كما قال في موضع آخر (**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**) (المرسلات: ٣٦) بالإبقاء على النون بدليل قوله في موضع شبيه (**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**) (فاطر: ٣٦)، وكلها رخص يمكن الاستفادة بها في تيسير القواعد والتأكيد على أن القرآن كتاب العربية الأول بلغ القمة في التسامح مع اللغة في ضوء ما طرحناه

من أمثلة التي تمثل غيضًا من فيض خصوصًا إذا ضممنا إليها القراءات القرآنية المختلفة وهي أشبه بالبحر المحيط في هذا الصدد، بل ربما انتهينا إلى نتيجة تتلخص في الاستغناء عن القواعد من الأساس إذا احتكمنا إلى هذه القراءات ففيها ما لا أذن سمعت ولا خطر على فكر نحوي.

وقد وردت بعض الأفعال المضارعة المعتلة محذوفة الآخر دون مسوِّغ إعرابي يقتضي هذا الحذف، والأصل إثبات هذه الحروف لأنها تمثل جزءًا من بنية الكلمة وهي الأفعال: (يأتي) من قوله: (**يَوْمَ يَأْتِ**) (هود: ٨)، و(نبغي) من قوله: (**ذَلِكَمَا كُنَّا نَبْغِ**) (الكهف: ٦٤)، وكذلك الفعل (يسري) من: (**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**) (الفجر: ٤)، ومن هنا توقعنا اختلاف القراءة بين إثبات هذه الياء على الأصل وحذفها لاعتبارات أخرى خاصة بالنص القرآني من موافقة الرسم ورعاية رؤوس الآي، وهذه الاعتبارات لا تعرفها الفصحى ولا يمكن محاكاتها فلا يجرؤ كاتب أو متخصص على حذف هذه الحروف إذا لم تسبق بجازم وإلا اتُهم بالجهل ومخالفة القواعد.

ونزيدك من الشعر بيتًا بل أبياتًا فها هو ذا أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة والعربي الوحيد من بين القراء إلى جانب ابن عامر بل والنحوي كذلك يسكن بعض الأفعال دون مسوغ إعرابي من نحو:

(يأمركم) حيثما وقع نحو قوله تعالى: (**إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً**) (البقرة: ٦٧).

(يأمرهم) من قوله تعالى: (**يَـأْمُرُهُمْ بِـالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَـاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ**) (الأعراف: ٢١).

(ينصركم) حيثما وقع نحو قوله تعالى: (**أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ**) (الملك: ٢٠).

(يشعركم) من قوله تعالى: (**وَمَـا يُشْـعِرُكُمْ أَنَّهَـا إِذَا جَـاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**) (الأنعام: ١٠٩).

بل إنه سكن الهمزة من قوله: (**فَتُوبُوا إِلَـى بَـارِئِكُمْ**) (البقرة: ٥٤)، علمًا بأن الاسم المعرب يرفع وينصب ويجر ولا يجزم، هذا الفهم وهذه المسلمات تبقى في أذهان المتعلمين، أما على أرض الواقع فالأمر مختلف.

مساواة وتوحيد وتيسير وليس بتغليب

تعلمنا أن واو الجماعة تخص جمع المذكر، ونون النسوة ونون الإناث للمؤنث، كذلك الواو والنون والياء والنون لجمع المذكر، أما الألف والتاء فللإناث، وكل ما يخص الإناث من علامات يخص غير العاقل كذلك لأن المرأة تعامل عندهم معاملة غير العاقل، فإذا قال القرآن (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا**) فإن الخطاب للمؤمنين من الرجال ويشمل كذلك النساء، ولكن على سبيل التغليب أي تغليب الذكور على الإناث، فإذا اجتمع الجنسان الذكر والأنثى وجه الخطاب للذكور حتى ولو اجتمع عشرون فردًا كلهم من النساء وبينهن مجنون أو طفل وجه الخطاب لجمع المذكر السالم لوجود هذا المجنون أو الطفل.

والأفضل أن يكون خطاب القرآن خاصًا بالجميع رجالًا ونساءً سواءً بسواء كما يقول القرآن (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**) و(**يَا بَنِي آَدَمَ**) ، وإلا ربما امتنعت النساء عن الإصغاء لهذا النداء إذا جاء على هذه الحالة بحجة أنه خطاب للرجال وإنكارٌ لفكرة التغليب، فالآية لم تخاطبهم أو تخاطبهن.

وقالوا كذلك –كما سبقت الإشارة– أن [مَن] تأتي للمذكر العاقل و[ما] للمؤنث ولغير العاقل، كذلك الحال مع (هذا وهذه)، وفي هذا العرض السريع سنتبين على الفور عدم تفريق القرآن وعدم الالتفات إلى كل هذه التفاصيل بحيث يمكن أن نتخذ هذه النماذج التي هي

مجرد أمثلة حجة ودليلًا على توحيد مثل هذه الأدوات والمساواة والتيسير، فلا غالب ولا مغلوب.

(**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**) (النمل: ١٨) فهذه النملة فصيحة وكلامها حجة بعد أن أورده القرآن، فلم تقل لأخواتها من النمل (ادخلن مساكنكن لا يحطمنكن سليمان وجنوده) بل خاطبتهم خطاب الرجال والعقلاء، إلا إذا كانت هذه النملة لا تحسن قواعد العربية، وليس كما ذهب المفسرون من أن النمل خوطب خطاب الآدميين لما نطق كما ينطق الآدميون، بل إننا لا ندري إن كانت هذه النملة ذكرًا أم أنثى رغم إلحاق تاء التأنيث بالفعل كما هو الحال مع الحمامة واليمامة، فهذه الجملة القرآنية دليل وجواز استخدام واو الجماعة لكل الأجناس كما نادى القرآن الخلق مذكرهم ومؤنثهم بـ (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**).

ووجه القرآن حديثه لنساء النبي قائلًا: (**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**) (الأحزاب: ٣٣) فالخطاب صريح لنساء النبي؛ حيث بدأت هذه الآيات بقوله (**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ**) إلى أن قال: (**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا**) (الأحزاب: ٣٢)، (**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا**) (الأحزاب:

٣٠) إلى (ورسوله)، ثم واصلت الآية خطاب نساء النبي بعدها مباشرة بقوله: (**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ**) (الأحزاب: ٣٤)، لاحظ أن القرآن قال: (**لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**) ولم يقل (عنكن) أو (ويطهركن)، فهذه رخصة كذلك لتوحيد الاستعمال.

(**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**) (يوسف: ٣٠) هكذا دون دخول تاء التأنيث على الفعل وعوملت النسوة معاملة الرجال، ولا تلتفت بعد ذلك لتبريرات اللغويين أن جمع التكسير يجوز فيه الأمران، والأولى في كل الأحوال إثبات التاء لو كانت تمثل بحق ضرورة، كما قال في موضع آخر (**إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ**) (الممتحنة: ١٢).

وفي المقابل قالت الآية الأخرى: (**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**) (الحجرات: ١٤) وهم بالضرورة رجال، وقال في موضع ثالث: (**لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**) (يونس: ٩٠).

ولفظة (القوم) خاصة بالرجال بدليل (**لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ**) (الحجرات: ١١) هذه اللفظة تذكر وتؤنث (ومحدش أحسن من حد)، (**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ**) (الأنعام: ٦٦)، (**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ**) (الشعراء: ١٠٥)، وهذا في القرآن كثير مثل: (**جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ**) و(**جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ**)، (**وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ**) و(**أَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ**)، (**إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**) وفي قراءة (تشابهت)، وقال يوسف (**إِنِّي رَأَيْتُ**

أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (يوسف: ٤)، وكل ما ذُكر من غير العقلاء ومع ذلك لم يقل: (ساجدات، أو ساجدة)، والفضل يرجع للفاصلة التي وحدت الجميع، كذلك الحال (**فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**) (يس: ٤٠)، (**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**) (الشعراء: ٤).

وقال في شأن الأصنام: (**وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ * وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ**) (الأعراف: ١٩٧، ١٩٨)، ولا تسلم لما يقوله المفسرون من أن إيثار جمع العقلاء لاعتقاد هؤلاء أن هذه الأصنام تعقل، والأولى أن ينفي القرآن عنها هذا الزعم لا أن يؤمِّن عليه ويؤكده، وشبيه بذلك ما خاطب به إبراهيم قومه مسخفًا أصناهم (**هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ*أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ**) (الشعراء: ٧٣ – ٧٤)، وقوله في موضع آخر (**فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ**) (الأنبياء: ٧٣).

وقد يسبح لله من في السماوات ومن في الأرض، ويسبح له كذلك ما في السماوات وما في الأرض دون التفريق بين (من) و(ما) علمًا بأن السماوات ليس بها سوى الملائكة إلا إذا كان القرآن يعاملها معاملة الإناث، أما الشمس والقمر والنجوم والكواكب فليست في السماوات.

وقال في شأن الأسماء التي علمها آدم (**ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ**) (البقرة: ٣١) بدلًا من (عرضهن) وفق قواعدهم.

وقال في الطاغوت (**يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**) (البقرة: ٢٥٧) والكلام عن الأصنام التي أنثها في موضع آخر (**وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ**) (الزمر: ١٧).

(**وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ**) (فصلت: ٢١)، هكذا خاطبوا جلودهم خطاب العقلاء.

وقالت السماوات والأرض: (**أَتَيْنَا طَائِعِينَ**) (فصلت: ١١) ولم تقل (طائعات) أو (طائعة) أو حتى (طائعَين) لأن الحديث صدر من اثنتين فوحدت الفاصلة الجميع فبارك الله في الفاصلة.

وأمرت الآية مريم أن تركع مع الراكعين (آل عمران: ٤٣) سواءً ركعت مع الرجال أم مع النساء، ووصفتها الآية الأخرى بأنها من القانتين (التحريم: ١٢)، وقال العزيز لامرأته (**إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**) (يوسف: ٢٩)، وليس هذا من باب التغليب إذ لم يكن يوسف من الخاطئين بحيث تجمع معه جمع سلامة كما كانت امرأة لوط من الغابرين.

بل قد تكون الغلبة للمرأة وذلك في وصف الأبوين بـ(الوالدين) (**وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ**) (لقمان: ١٤)، والولادة للمرأة وليست للرجل.

والمذكر يقول (أنا) وكذلك المؤنث ويقول الرجل (نحن) وكذلك النسوة والجميع يقول (نعمل ونفعل) ويقال للاثنين والاثنتين (أنتما) فلا بأس من الاستغناء عن نون النسوة ونون الإناث – وكذلك عدم التفريق بين العقلاء وغير العقلاء– ليس على سبيل التفريق والسيطرة والغلبة بل على سبيل التيسير والتوحيد والمساواة، والتذكير أخف عليهم بخلاف التأنيث فالمركب (كم) أخف من (كن) كما أشار سيبويه خصوصًا إذا تكرر في التركيب، كما أن تاء التأنيث –كما رأينا– لا تخص النساء وحدهم –لا وحدهن– بل تأتي لجمع المذكر كذلك كما يقال في كثير العلم (علامة) وكثير الفهم (فهامة).

هل هو جر على الجوار أم تسامح وتجاوز للعلامة الإعرابية؟

ومما يؤكد ترخصهم في العلامة الإعرابية وعدم المبالاة بها ما يعرف عند النحاة بالجر على الجوار أو الخفض على الجوار: أي جر ما حقه الرفع أو النصب بسبب مجاورة كلمة مجرورة، قال ابن هشام مبررًا ومنظرًا لهذه الظاهرة: (والشيء يأخذ حكم الشيء إذا جاوره)، والمثال المشهور في هذا الباب (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) بجر (خرب) وهي نعت للجحر المرفوع وليست نعتًا (للضب)؛ لأن الضب لا ينعت بالخراب، فلم يجد سيبويه وغيره ممن قال بهذه الظاهرة مفرًّا من القول أو الاختراع بأنه نوع من الجر على المجاورة بدلًا من الإقرار بأنه تسامح وتجاوز للعلامة الإعرابية، ولم يقل كذلك كما قال غيره هو خطأ من القائل لأنهم لا يخطئون العرب.

أما ابن جني فموقفه مضطرب فيصفه تارة بالشذوذ وتارة بالكثرة في القرآن وزاد عنده على ألف موضع.

من أمثلته في القرآن التي تجاوزت الألف عند ابن جني (**مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ**) (البقرة: ١٠٥) بجر المشركين لمجاورتها كلمة مجرورة والأقرب إلى الفهم أنها معطوفة على (الذين) فحقها الرفع، وقريب من هذا التركيب (**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**) (البينة: ١)، وكذلك قوله: (**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**) (البقرة: ١١٧)، (**وَوَاعَدْنَاكُمْ**

جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ) (طه: ٨٠) على قراءة من جر (الأيمن)، **(وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ)** (القمر: ٣) قُرأت بجر (مستقر) على الجوار، وقراءة الحسن: **(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)** (التوبة: ٣) بجر (رسوله) ولو لم يكن في ذلك وغيره تجاوز للعلامة الإعرابية التي أحاطها النحويون بهذه الهالة لوجب محاكمة الحسن البصري على تلك القراءة التي جعلت الله يبرأ من رسوله، فالمعنى في كل الأحوال مفهوم وواضح سواءً رُفع ما حقه الجر أم العكس أو نصب ما حقه الرفع أو العكس.

والغريب في الأمر أن بعض هذه الأمثلة المستدل بها على هذه الظاهرة يوقف عليها بالسكون مثل (خرب) المثال المشهور عندهم، فما أدراهم أن المتكلم بها جرها أو رفعها ... إلخ، وكذلك بعض كلمات القرآن خصوصًا على رؤوس الآي – كما سنشير – مثل (محيط وأليم)، فالمعلوم أن الرسول كان يقف على رؤوس الآي ويقطع قراءته كما أشارت أم سلمة، فمن الذي وضع علامات لهذه الكلمات بالضمة تارة وبالفتحة تارة وبالكسرة تارة، أي القراءة بالتثليث كما أورد السيوطي في الإتقان في الجزء الحادي والأربعين، أوردنا هذه الأمثلة وغيرها مما سنورده لندلل على أن العرب كانوا يتسامحون مع العلامة الإعرابية وهو مسلك القرآن أو بمعنى أدق مسلك قارئ القرآن فلم يكن للعلامة الإعرابية هذه الهالة وهذا الحضور.

قال تعالى: (**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ * لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ**) (الواقعة: ١٧: ٢٢)، قُرأت (حور) بالحركات الثلاث كأن الحور العين على قراءة الجر في عربة ويطاف بهن على أهل الجنة شأنهن شأن كؤوس الخمر واللحم والفاكهة، ومن تحرج من هذا المعنى ذكر أن الكلمة مجرورة على الجوار؛ لأن الحور العين لا يطاف بهن.

ومن ذلك أيضًا في القرآن (**النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**) (البروج: ٥)، (**إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ**) (هود: ٢٦) بجر (أليم)، فقالوا جُر على الجوار لأن العذاب هو الأليم وليس اليوم (**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**) (الذاريات: ٥٨)، ومثله (**عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ**) (هود: ٨٤).

وإذا كان يجوز الجر على الجوار فلماذا لا يجوز كذلك الرفع والنصب والجزم على الجوار؟ وبالفعل قال بعضهم إن علة جزم جواب الشرط مجاورته لفعل الشرط المجزوم.

وتجر الأسماء عندهم لأمور منها الجر على الجوار فكأنه سبب لجر الكلمة كما تجر بحرف الجر أو للإضافة والتبعية، ومنه في الشعر قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين ويله كبير أناس في بجاد مزمل

والشاهد فيه أنه جر (مزمل) لمجاورته (بجاد) مع أن (مزمل) نعت لكبير المرفوع، فالقياس يقتضي رفع مزمل، ولكنه جر على الجوار، ولقد جعل القرطبي من ذلك قوله تعالى: (**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**) (البروج: ٢٢) في قراءة غير نافع، وذلك بجر (محفوظ) لمجاورة (لوح) مع أنها نعت لقرآن، ومنه أيضًا قول الشاعر:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجات كلهِمُ

أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذنب

بجر (كلهم) مع أنها توكيد لـ (ذوي) وهي مفعول به منصوب بالفعل (بلغ)، وينبغي أن يتبع التوكيد المؤكد في الإعراب، ولكن (كلهم) وردت مجرورة لمجاورة (الزوجات) المجرورة بالإضافة، فكان الجر على الجوار.

ولعل أشهر الأمثلة القرآنية التي دار حولها نقاش وجدال –وما يزال– بين المفسرين واللغويين والفقهاء قوله: (**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**) (المائدة: ٦) بجر (أرجلكم) لمجاورتها (برءوسكم) مع أن الأرجل مغسولة لا ممسوحة كالرؤوس، فالوجه نصب (أرجلكم) لكن كان الجر على الجوار، انظر تفاصيل هذه الآية في باب المجرورات في كتب النحو.

ويبلغ التسامح اللغوي الذروة مع القراءات القرآنية، ولو احتكمنا إلى كل ما وصلنا من قراءات فقد لا نكون في حاجة إلى وضع قواعد أصلًا، ففي هذه القراءات قد يرفع المجرور والعكس وقد ينصب المرفوع والعكس وهلم جرا، أصرح بذلك علمًا بأن عملي هو تدريس هذه القواعد إلا أن الحق أحق أن يتبع.

وقد أشرت في الصفحات السابقة إلى نماذج من هذه القراءات وأشير هنا في عجالة وعلى وجه السرعة إلى بعض الأمثلة، فالقراءات القرآنية بحر متلاطم الأمواج يحتاج إلى سفر مستقل. قال تعالى: **(وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)** (الأنفال: ٣٥).

قرأ أبو بكر عن عاصم والأعمش بنصب **[صلاتهم]** ورفع **[مكاء]** وقد أُعترِض على هذه القراءة؛ إذ المشهور في الأساليب العربية أنه إذا اجتمع مع (كان) نكرة ومعرفة جعلت المعرفة اسمها وجعلت النكرة خبرها، لأن الأصل في المحدث عنه التعريف والأصل في المحدث به التنكير.

وصفت هذه القراءة باللحن أي: الخطأ ووصفت بالضعف، والأسلم من ذلك أن ينظر إليها على أنها نوع من التسامح مع اللغة، والمعنى مفهوم سواءً رفعت الصلاة أم نصبت لأنها المتحدث عنها، وكذلك الحال بالنسبة لـ **[مكاء]** فهي الخبر، من ذلك قول الشاعر:

وما كنتُ أخشى أن يكونَ عطاؤهُ أداهمَ سودًا أو محدرجةً سمرا

والمعنى أنه وضع القيود والسياط موضع العطاء، ووضعوا المكاء والتصدية موضع الصلاة.

وقريب من هذا الوجه قوله تعالى: (**وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ**) (الكهف: ٨٠) قرأ بعضهم: (فكان أبواه مؤمنان) بإلزام الألف مع المثنى وهو كذلك نوع من الترخص وعدم الالتفات للعلامة الإعرابية والمعنى واضح ومفهوم في كل الأحوال دون الحاجة إلى التأويل الذي لا يخلو في الغالب من التكلف والمماحكة، بل يمكننا أن نتخذ مثل هذه التراكيب القرآنية نبراسًا ومثالًا وحجة ودليلًا.

ومما نصب وحقه الرفع قوله تعالى: (**وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا**) (الأنعام: ١٣٩)، (**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**) (الزمر: ٦٧)، فقوله: [خالصة] خبر مرفوع وكذلك [مطويات] ومع ذلك قُرأت اللفظتان على النصب على الحال رغم مخالفة هذا القول القاعدة التي تمنع توسط الحال فلا يقال: "زيد قائمًا في الدار"، ولكن ما الحيلة إذا وردت القراءة على خلاف قواعدهم فلتذهب القواعد إلى الجحيم.

قرأ نافع (**هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**) (المائدة: ١١٩) ببناء **[يوم]** وقرأ السبعة بالإعراب، وقال الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حينَ الكرام قليل

وقال الشاعر:

تذكّر ما تذكّر من سُليمَى على حينَ التواصل غير دانِ

وقراءة نافع ببناء (يوم) غير جائزة عند بعضهم لأن الفعل بعدها معرب فيجب أن يكون الظرف معربًا كذلك، وهو عندي لا يختلف عن الأمثلة السابقة ويدخل في الإطار ذاته.

ومنه قراءة حمزة (**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**) (النساء: ١) بجر (الأرحام) وحقها النصب كما قرأ الجمهور دون الخوض في معاركهم.

قال تعالى: (**وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ**) (الإنسان: ١٥ – ١٦)، قرأ بعضهم بتنوين (قواريرا) في الموضعين أي بصرفها ولم يصرفها بعضهم في الموضعين وقرأها فريق ثالث بمنع تنوين الثانية دون الأولى لمناسبة رؤوس الآي، فلم يلتفت إلى قواعد الصرف التي تمنع مثل هذه الأوزان وهو نوع كذلك من الترخص.

ولا يختلف الحال مع الأفعال في رفع ما حقه النصب أو الجزم أو نصب ما حقه الجزم، فمن ذلك قوله تعالى: (**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**) (البقرة: ٢٣٣). قرأ ابن محيصن برفع (يتم) رغم أنها سبقت بـ (أن) التي ينصب الفعل بعدها بل هي أم الباب.

ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان من قوله (أن يحيي) في الآية الكريمة (**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى**) (القيامة: ٤٠)، وكذلك قوله: (**وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**) (البقرة: ٢١٤) قرأ نافع برفع (يقول) فلجأوا إلى التأويل.

ولعل الأشهر من ذلك قراءة (**كُنْ فَيَكُونُ**) والتي وردت في ستة مواضع (البقرة: ١١٧)، (آل عمران: ٤٧)، (النحل: ٤)، (مريم: ٣٥)، يس: ٨٢)، (غافر: ٦٨)، وهي قراءة ابن عامر في كل المواضع والكسائي في بعضها، ويكاد يتجه الإجماع إلى تضعيف هذه القراءة، وقرأ بعضهم (**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**) (الشرح: ١) بنصب (نشرح)، وغير ذلك كثير فما ذكرناه غيض من فيض يؤكد تسامحهم مع اللغة خلافًا لما يحاوله واضعو القواعد فيما بعد.

هل هو توهم أن ترخص وتسامح؟

ومن أبواب النحو الغريبة ما يسمى عندهم بالحمل على التوهم أو الحمل على المعنى أو العطف على المعنى والحمل على اللفظ وسماه بعضهم بالقياس الخاطئ، عرفه رزق الطويل: بأنه لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها وإخضاعها لقواعدهم، وعرفها عبد الله جاد: بأنه تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم.

وحملوا عليه آيات قرآنية كثيرة بل عُد الجر على الجوار أحد أنواع الحمل على التوهم أو الحمل على المعنى تأدبًا مع القرآن من ذلك رفع (الصابئون) من قوله: (**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**) (المائدة: ٦٩)، فقالوا الرفع عطفًا على الموضع أو توهم أن الواو استئنافية، والأشهر منها قراءة الجمهور (**وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**) (المنافقون: ١٠) قرأوا جميعًا (**وأكن**) عدا أبا عمروا فقالوا الفعل مجزوم على التوهم أو على المعنى ومنه كذلك ما سبقت الإشارة إليه من قراءة ابن كثير (**قَالُوا**

أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) (يوسف: ٩٠) بإثبات الياء من **(يتقِ)** على توهم أن (من) موصولة وليست شرطية، ومنه كذلك **(فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)** (هود: ٧١) قُرأ **(يعقوب)** بالنصب كأنه قيل: (ووهبنا لها إسحاق) ومن وراء إسحاق يعقوب، ومنه قوله: (**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)** (البقرة: ٤٢) قرأ ابن مسعود (وتكتمون) على توهم (وأنتم تكتمون)، ومنه قراءة نافع **(أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)** (الشورى: ٥١) برفع **(يرسل)** على توهم أنه قال: لا يكلم الله البشر إلا وحيًا أو يرسل رسولا، وكذلك نصب **(رب)** من قوله: (**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**) (الفاتحة: ١)، التقدير: "أحمد الله رب العالمين"، وغير ذلك كثير والأولى أن يكون ذلك كله نوعًا من الترخص والتسامح مع اللغة بدلًا من القول بالتوهم والغلط والقياس الخاطئ.

الخـــاتـــمـــة

بعـد هـذه التطوافـة السـريعة علـى بعـض النصـوص القرآنيـة والقراءات المختلفة يمكننا أن نخلص إلى أن القرآن كان أكثر تسامحًا فـي التقعيـد للغـة، وأن الاتكـاء عليـه والاعتمـاد علـى تراكيبـه يقيم لنـا قواعـد أكثـر تيسـيرًا لا تلتـزم بالضـرورة بكـل مـا وضـعه النحـاة مـن تفاصيل كثيرة مرهقة للدارسين للعربية من أبنائها وغيرهم، والبحث في الحقيقة في حاجة إلى مزيد لاستخلاص نتائج أكثر شمولًا وإحاطة، ويمكن استخلاص بعض النتائج فيما يأتي:

أولًا: يمكن موافقة العدد (من ٣ إلى ٩) للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا أو مخالفته حسبما يتراءى للمتكلم، وذلك استنادًا لبعض النصوص القرآنية التي أوردناها.

ثانيًا: استقراء النصوص القرآنية يثبت عدم وجود جمع للقلة وآخر للكثرة، فيأتي هذا مكان ذاك والعكس دون الحاجة إلى هذه التقسيمات التي لا تفيد اللغة سوى التعقيد والتقييد.

ثالثًا: ترخص القرآن في العلامة الإعرابية هذا الأمر الذي يتفق مع بعض آراء النحويين قديمًا وحديثًا في قصة الإعراب ويجعل للعلامة الإعرابية دورًا ثانويًا هامشيًا القرائن الأخرى المعينة على فهم المعنى.

رابعًا: لعل قراءة بعض كلمات القرآن بالأوجه الإعرابية وتعاور الحركات الثلاث على الكلمة الواحدة فيما يعرف بالقراءة بالتثليث خير دليل على التسامح مع العلامة الإعرابية إن لم يكن عدم التفات لها والذي وظفه النحويون في تباين المعاني.

خامسًا: ولم يكن للعلامة الإعرابية هذه الهالة وهذا الحضور عند المتكلمين باللغة في الجاهلية وصدر الإسلام، بل وعند القراء أنفسهم، فكل شيء جائز وممكن ومقبول، المهم أن يخترعوا له تخريجًا، وكما قالوا قديمًا ما أخطأ نحوي قط.

سادسًا: ويبلغ التسامح اللغوي الذروة مع القراءات القرآنية، ولو احتكمنا إلى ما وصلنا منها فقد لا نكون في حاجة إلى وضع قواعد بدءًا: ففي هذه القراءات قد يرفع المجرور والعكس وينصب المرفوع والعكس إلى آخره.

سابعًا: ومن أوجه التسامح اللغوي ما يسمى عندهم بالجر على المجاور والحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى والحمل على التوهم، والأولى أن يكون ذلك كله نوعًا من الترخص والتسامح مع اللغة بدلاً من القول بالتوهم والغلط والقياس الخاطئ وغيرها من المصطلحات التي لا يليق أن يوصف بها القرآن.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
تذكير العدد وتأنيثه	٥
بدء الجمع من الاثنين	١٠
ليس هناك جمع للقلة وآخر للكثرة	١٤
لا يفرق القرآن بين (مَن) للعاقل و(ما) لغير العاقل	١٨
لا فرق بين هذا وذلك	٢٠
الترخص في العلامة الإعرابية	٢٣
الأفعال	٣١
مساواة وتوحيد وتيسير وليس بتغليب	٣٥
هل هو جر على الجوار أم تسامح وتجاوز للعلامة الإعرابية؟	٤١
القراءات القرآنية	٤٥
هل هو توهم أن ترخص وتسامح؟	٤٩
الخاتمة	٥١

This research sought to prove that the Holy Qur'an tolerated the language in what is a kind of facilitation and simplification of the rules of Arabic for scholars of its children and others, but that this flexibility and licensing with the rules is a kind of linguistic liberalism of the Qur'anic text.

Perhaps if we had invoked the various Qur'anic readings, we would not have needed to draw up these rules or stick to them after they were drawn up, and that the different other clues had to understand the meaning without the need for the many cumbersome details of the Arabic learners.

It can also dispense with some of the many details and simplify some sections of the grammar, such as the number and conscience, masculinity, feminization and the diacritical mark ..... etc